



مديرية النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

عناصر الجواب على طلب الحصول على معلومات في إطار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

- ✓ موضوع الطلب: السياسات العمومية التي تقوم بها الوزارة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وخصوصا التي تتعلق بالتعليم
- ✓ الحيز الزمني للمعلومات المطلوبة: 2016 - 2020؛
- ✓ رقم الطلب: MSDSEF/2020/7.

تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة استنادا إلى الاختصاصات الموكولة لها على تنسيق السياسات العمومية والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وفي هذا الإطار يتم العمل على تنزيل البرنامج الحكومي 2017-2021، والذي يتضمن التزامات تهم مجال النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد جاء في المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتأسيك الاجتماعي والمجالي، ولاسيما في مجال تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة، مجموعة من التدابير التي تعمل الوزارة ومختلف القطاعات الحكومية على تنزيلها.

من جهة أخرى يتعين التذكير بأن تربية وتكوين وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة يدخل ضمن اختصاصات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، والتي تقوم بتنزيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وكذا القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، والتي تعمل على نفاذ الحق في تعليم فعال وذو جودة لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات، من خلال توفير المقاعد البيداغوجية الكافية، والمناهج، والموارد البشرية المكونة، والبنيات والفضاءات الملائمة لاستقبال هذه الشريحة من التلاميذ والطلبة. تشمل هذه الورقة على ما أنجزته الوزارة في الفترة الممتدة ما بين 2016 و2020 في مجال التربية الدامجة.

1. البحث الوطني الثاني حول انتشار الإعاقة بالمغرب 2014

أنجزت الوزارة البحث الوطني في 2014، وتم نشر نتائجه سنة 2016.

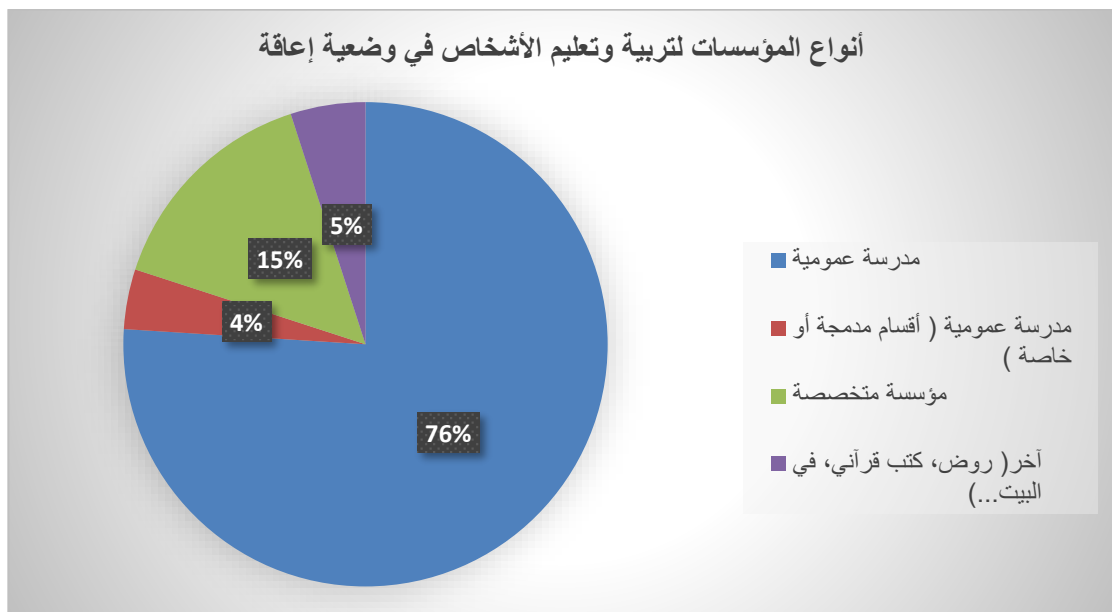
6,8 %	المعدل الوطني لانتشار الإعاقة في المغرب
2. 264 .672	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب
24,5 % من مجموع عدد الأسر.	أسرة واحدة من بين أربع أسر في المغرب معنية بالإعاقة

✓ نسبة تدرس الأطفال في وضعية إعاقة من خفيفة إلى عميقة جدا

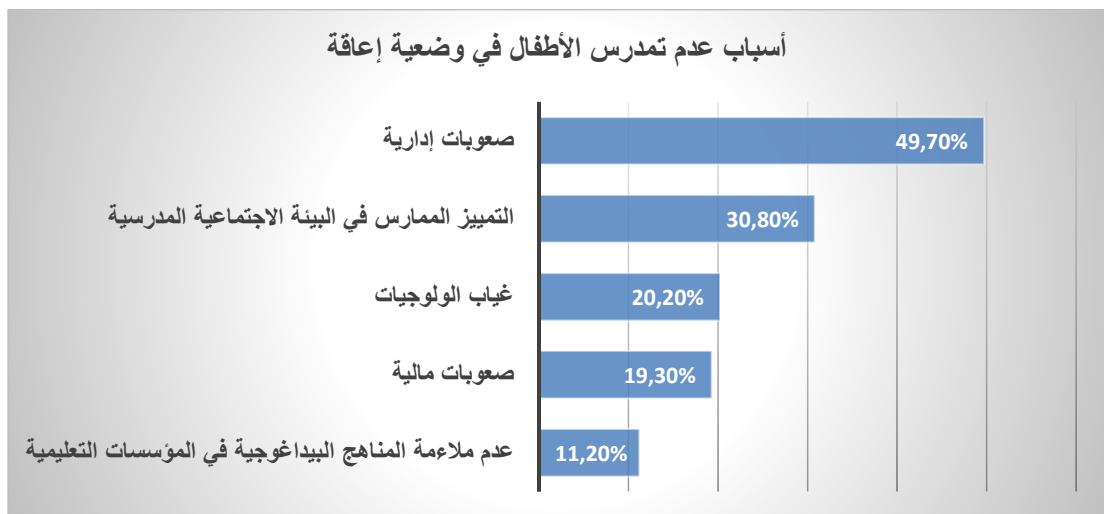
الفئة العمرية	درجة الإعاقة	نسبة التدرس
من 6 إلى 17 سنة	من خفيفة إلى عميقة جدا	55,1%

الفئة العمرية	نسبة تدرس الأطفال في وضعية إعاقة (متوسطة إلى عميقة جدا)	المعطيات الإحصائية لوزارة التربية الوطنية حول تدرس الأطفال
من 6 إلى 17 سنة	41,8 % (أي 33000 طفل)	-
11-6 سنة	37,8 %	99,5%
14-12 سنة	50,1 %	87,6%
17-15 سنة	39,9 %	61,1%

✓ أنواع المؤسسات لتربية وتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة



✓ أسباب عدم تدرس الأطفال في وضعية إعاقة



✓ تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب

- ✓ نسبة تدرس الفتاة ضعيف، مقارنة مع نسبة تدرس الذكور (29,1%) مقابل (49,2%)؛
- ✓ 79% فقط من المتدربين ينهون التعليم الابتدائي في أقصى المستويات؛
- ✓ 1,6% فقط من المتدربين يصلون سلك التعليم العالي؛
- ✓ 56,6% من الأطفال المتدربين صرحوا بأنهم يعيشون تدرسا صعبا لأسباب صحية، و46,4% مشاكل في المناهج التعليمية، و30,8% يعانون من ممارسات عدوانية سواء من قبل باقي التلاميذ أو آبائهم أو المدرسين أو الأطر الإدارية، و27,5% يعانون من صعوبات بسبب غياب اللوجيات.

2. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015 – 2025

لقد أعدت الوزارة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي صادقت عليها اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 24 نونبر 2015، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، باعتماد مقارنة دمجية، وهذا بناء على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تؤكد على الدمج الشامل ومفهوم التعليم الجامع لجميع الإعاقات ووضع الترتيبات والتكيفات اللازمة؛ وأخذا بعين الاعتبار لتوجيهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030، ولاسيما الرافعة الرابعة. وقد أفردت السياسة العمومية رافعات استراتيجية للتربية والتعليم، للعمل من أجل إرساء منظومة تربوية دمجية، من خلال:

- تعزيز بعد الإعاقة في استراتيجية وبرامج مجال التربية والتعليم؛
 - إحداث لجن جهوية تكلف بدراسة ملفات الأطفال في وضعية إعاقة في سن التمدرس وتوجيههم أو إعادة توجيههم وتبني مسار تعليمهم وتكوينهم؛
 - تنويع بدائل الدمج المدرسي وتكييف أدوات وأساليب التقويم والإشهاد؛
 - جعل المراكز المتخصصة جزء من منظومة التربية والتكوين، وذلك من خلال التتبع والمراقبة والإشهاد على التكوينات الدراسية بها، وإحداث هيكلية مركزية و جهوية وإقليمية تعمل على تدبير مجال الدمج المدرسي للتلاميذ في وضعية إعاقة؛
 - توفير الامكانيات المادية والبشرية والوسائل والأدوات الديداكتيكية وفضاءات تربوية ملائمة وميسرة الولوج لضمان ولوج الأطفال في وضعية إعاقة إلى التربية والتعليم؛
 - تحسين ظروف الولوج إلى التربية والتعليم من خلال اعتماد تدابير للمواكبة والدعم كتوفير خدمات طبية وشبه طبية وتربوية واجتماعية داعمة داخل المؤسسات التعليمية الدمجية. ودعم المدرس في وظيفته التربوية بأطر تساعد الأطفال في وضعية إعاقة على إنجاز بعض المهام التي لا يمكنهم القيام بها بمفردهم. مع توفير الوسائل والأدوات الديداكتيكية الملائمة لكل نوع من أنواع الإعاقات.
- وللإشارة فقد ساهمت الوزارة في اللجنة التقنية لإعداد القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، المنزل للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030.

3. مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017 – 2021

أعدت الوزارة مخطط العمل الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة للفترة 2017 – 2021، وفق مقارنة تشاركية مندمجة تحقق إتقائية البرامج والعمل الحكومي في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وساهم في إعداد القطاعات الحكومية المعنية والمجتمع المدني العامل في المجال،

وقد صادقت عليه اللجنة الوزارية المكلفة بتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، في 17 يوليوز 2017، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة.

ويتضمن مخطط العمل الوطني ورشا يتعلق بتوفير التربية والتعليم والتكوين المهني، لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، يتم من خلاله تنزيل الرافعات الاستراتيجية للسياسة العمومية، عن طريق مشاريع وتدابير عملية، كما يلي:

- تحسين جودة خدمة التعلم عبر وضع برامج بيداغوجية ملائمة، وملاءمة أدوات التقييم؛
 - تحسين ظروف التعلم في المؤسسات التعليمية؛
 - تعزيز التعلم في المدارس من خلال إدخال الأدوات الرقمية والتكنولوجية؛
 - تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المؤسسات؛
 - تعزيز ولوج البرامج التي تم وضعها بالجامعات المغربية؛
 - تعزيز المسلك المهني؛
 - تمديد العروض المتاحة من التدريب المهني.
- وتعمل اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المذكورة سالفًا على تتبع تنزيل المشاريع والبرامج المبرمجة في هذا الورش.

4. القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها

يعتبر هذا القانون الإطار الآلية التشريعية الوطنية لتنزيل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي صادق عليها المغرب في 2008، وقد نشر في الجريدة الرسمية عدد 6466 الصادرة بتاريخ 19 ماي 2016، إذ أفرد بابه الثالث للتربية والتعليم والتكوين ونص على إلزامية توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة حسب حاجيات كل متعلم، كما نص على مجموعة من النصوص التطبيقية المتعلقة بهذا المجال:

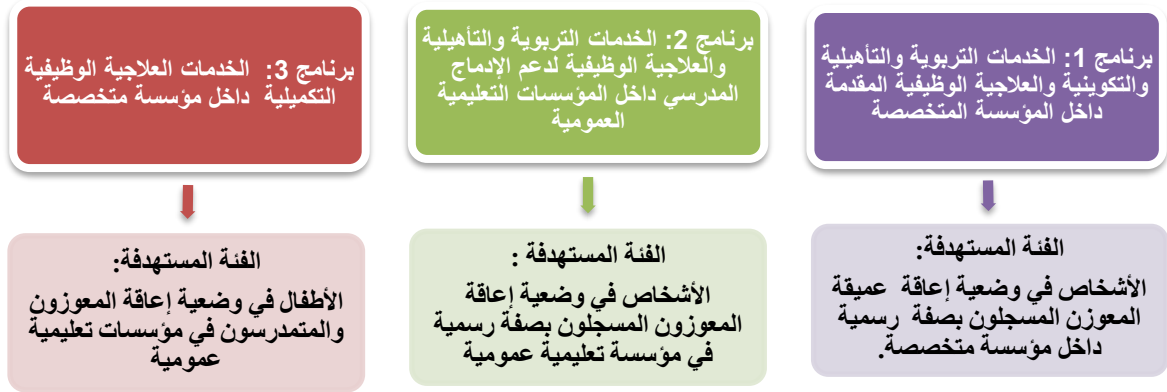
- ✓ نص تنظيمي للجان الجهوية للتربية والتكوين، والتي ستحدث على مستوى الأكاديميات، مكلفة بدراسة وتوجيه وتتبع المسار التربوية والتكويني للأشخاص في وضعية إعاقة (المادة 13)؛
- ✓ نص تنظيمي يحدد التسهيلات اللازمة التي تمكن الأشخاص في وضعية إعاقة من اجتياز الامتحانات والمباريات المنظمة سواء بمؤسسات التعليم والتكوين أو قصد ولوج المناصب العمومية أو مناصب الشغل بالقطاع الخاص. (المادة 20)؛
- ✓ دمج المؤسسات المتخصصة في منظومة التربية والتكوين (المادة 12)؛
- ✓ وضع نظام الدعم والتشجيع والمساندة الذي تنص عليه المادة 6 من القانون، والذي سيضمن دعم مجموعة من الخدمات المرتبطة بمجال التربية والتعليم والتكوين المهني.

5. برنامج تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة من خلال صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تعمل الوزارة في إطار اختصاصاتها، واستنادًا إلى الاتفاقية الإطار للشراكة المتعلقة بتدبير دعومات صندوق دعم التماسك الاجتماعي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، الموقعة بين هذه الوزارة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والتعاون الوطني، في مارس 2015، على تنزيل مجموعة من البرامج الداعمة أو التكميلية المتعلقة بتربية وتعليم وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة. حيث يعمل الصندوق على دعم تحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة المتقدمة بها، استنادًا إلى مقتضيات الدليل المسطري المعد لهذا الغرض، والذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من خدمات هذا الصندوق، ومعايير الشفافية وتكافؤ الفرض مع مراعات التفاوتات المحلية.

وقد تم إحداث شبائيك عمومية في مختلف مندوبيات التعاون الوطني وهي مراكز للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، تعمل على التتبع الميداني للجمعيات المستفيدة من الدعم.

- ✓ يعمل صندوق دعم التماسك الاجتماعي كآلية انتقالية لتعميم خدمة المدرس واستهداف جميع الأطفال الذين لم تستوعبهم المنظومة التربوية النظامية سواء العمومية أو الخصوصية.
 - ✓ تستفيد من هذا الدعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة التي تتوفر على مراكز التربية الخاصة أو تقوم بتقديم خدماتها في أقسام الدمج المدرسي (قاعة الموارد للتأهيل والدعم حسب التسمية الجديدة لقطاع التربية الوطنية) بالوسط التعليمي النظامي، حيث يتم دعم توفير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية للأطفال ذوي الإعاقة المتواجدين في وضعية هشاشة.
 - ✓ تخضع الجمعيات المستفيدة من دعم المدرس، للتدقيق والتتبع البعدي من طرف التعاون الوطني والوزارة، حيث تم وضع معايير صارمة تتوخى الضبط المالي لصرف الدعوات، وتحقيق الجودة في الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- ويبين الرسم أسفله البرامج التي يدعمها الصندوق.



ويدعم الصندوق في هذه البرامج، الخدمات التالية:

- ✓ دعم خدمة المربين المختصين والخدمات الشبه الطبية: الترويض الطبي، تقويم النطق، العلاج النفسي الحركي؛
- ✓ دعم التأهيل المهني؛
- ✓ دعم خدمات المواكبة والدعم النفسي؛
- ✓ دعم النقل المدرسي؛
- ✓ دعم المطعم بالنسبة لمراكز الأطفال في وضعية إعاقة المتخلى عنهم.

إلى جانب الخدمات المدعمة في البرامج الثلاثة، يعمل الصندوق على توفير المعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبدلة: كراسي متحركة (كهربائية)، المععدات... فقد استفاد ما مجموعه 30647 شخص في وضعية إعاقة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبدلية، بمبلغ مالي وصل 26 مليون درهم من 2015 إلى 2018.

ويبين الجدول التالي الحصيلة المنجزة برسم سنوات 2015 - 2016 - 2017 - 2018، في مجال دعم تحسين ظروف المدرس.

السنة	الاعتمادات المبرجة	عدد المستفيدين من الدعم
2015	43 136 446,00	4774
2016	66 232 210,00	6183
2017	97 128 961,00	8737

11344	136 622 014,00	2018
15461	137.000.000.00	2019

6. برنامج رفیق لتكوين مهني التكفل بالأشخاص ذوي التوحد

من أجل تجويد التكفل التربوي والاجتماعي للأشخاص ذوي إعاقة التوحد، أعطت الوزارة انطلاقة برنامج تكوين مهني التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد " رفیق"، بحضور السيد رئيس الحكومة، في 15 فبراير 2019، وهذا من أجل تأهيل وتكوين الموارد البشرية العاملة في المجال، يمتد على 3 سنوات، يستفيد منه سنويا 1200 عامل اجتماعي. الشيء الذي سيمكن بلادنا من التوفر على 3600 من المهنيين وأفراد أسر الأشخاص ذوي التوحد مكونين في أحدث الطرق والممارسات المعمول بها دوليا، إلى جانب التوفر على 180 خبيرا مرجعيا. وللإشارة سيعمل هؤلاء الخبراء والمهنيون مع الأطفال والشباب من ذوي إعاقة التوحد في المؤسسات التربوية والتعليمية النظامية والخاصة.

وقد تخرج الفوج الأول من المهنيين المكونين، كما تم تصريف التكوين للأسر والمهنيين العاملين في مراكز الرعاية الاجتماعية على المستوى الترابي برسم سنة 2019، ويتابع حاليا فوج 2020 تكوينه.

7. تطوير ومعييرة الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة

يتم العمل في إطار هذا البرنامج الوطني على تأهيل وتجهيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومن بينها مراكز التربية الخاصة بالإضافة إلى أقسام الدمج المدرسي، لتجويد خدماتها وتحسين ظروف استقبال هذه الفئة بما يتماشى مع معايير الجودة التي ينص عليها القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وبالموازاة مع هذا، وستعمل الوزارة ابتداء من 2020 على المساهمة في بناء مراكز جديدة لاستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وفق مقاربة دمجية وحقوقية تجعل منها فضاءات منفتحة تعمل على توفير الخدمات الداعمة والتكميلية للأشخاص في وضعية إعاقة المتدرسون في الوسط النظامي أو في المراكز الخاصة وأقسام الدمج، من مواكبة نفسية وتربية خاصة وخدمات طبية وشبه طبية. وسيتم بناء هذه المراكز وفق مقاربة تهدف إلى تحقيق القرب والعدالة المجالية وسد الخصاص المسجل في الجماعات الترابية التي تعرف انعدام أو نقص في المراكز والخدمات المتخصصة.

8. الشراكات والتنسيق

- ✓ توقيع اتفاقية إطار للتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي في 2016، من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة على المستوى الوطني؛
- ✓ توقيع اتفاقية إطار للتعاون مع جامعة محمد الخامس بالرباط والوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي في 2016، من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة بالجامعة؛
- ✓ توقيع اتفاقية إطار للتعاون مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي في 2016، من أجل النهوض بحقوق الطلبة في وضعية إعاقة بالجامعة؛
- ✓ توقيع اتفاقية شراكة مع الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج في 2018، وهي شبكة تضم الجامعات المغربية العاملة في مجال دمج الطلبة من ذوي الإعاقة، من أجل النهوض بتعليم الأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع، تمتد لـ 3 سنوات؛
- ✓ توقيع اتفاقية شراكة مع الجمعية المغربية للدسليكسيا في 2019، من أجل إنجاز مشروع دعم ومواكبة الأشخاص ذوي إعاقة الدسليكسيا واضطرابات التعلم الخاصة على المستوى الوطني.

للإشارة تعمل الوزارة على التنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي بخصوص تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الاستفادة بالأولوية في الإقامة بالداخليات والإقامات والأحياء الجامعية المخصصة للتلاميذ والطلبة الذين يتابعون دراستهم بمؤسسات التربية والتكوين والتعليم المدرسي والجامعي العمومي، بالإضافة إلى الأولوية في الاستفادة من المنح الدراسية، كما هو منصوص عليه في المادة 20 من القانون الإطار 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

9. روابط ومراجع

- ✓ منشورات وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في مجال الإعاقة:
 - <http://www.social.gov.ma/handicapes>
- ✓ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي:
 - <https://www.csefrs.ma>
- ✓ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
 - <https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/EBS.aspx>
- ✓ الوزارة المنتدبة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي
 - <https://www.enssup.gov.ma>
- ✓ قطاع التكوين المهني
 - <http://dfp.gov.ma>